الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ١٥
المعقودة يوم الخميس
٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة ١٥

الرئيس : السيد خان (باكستان)

المحتويات

البند ٨٩ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(أ) تنفيذ مقررات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (تابع)

(ب) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة (تابع)

(ج) الاستغلال المستدام للموارد البحرية الحية في أعالي البحار وحفظها: مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.2/49/SR.15
9 March 1995
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥

البند ٨٩ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع) (A/49/223-E/1994/105، A/49/204-E/1994/90، A/49/205-E/1994/91، A/49/229، A/49/256، A/49/287-S/1994/894، A/49/307-S/1994/958، A/49/381، A/49/462 و Corr.1، A/49/479)

(أ) تنفيذ مقررات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (تابع) (A/49/463)

(ب) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة (تابع) (A/49/485)

(ج) الاستغلال المستدام للموارد البحرية الحية في أعالي البحار وحفظها: مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال (تابع) (A/49/254، A/49/522)

١ - السيد بونيكويسكي (بولندا): قال إن كثيرا من الوفود تخشى أن تكون روح مؤتمر ريو تتضاءل تدريجيا. ولذلك فإن من المهم للغاية أن تُبقي لجنة التنمية المستدامة وهي أهم مؤسسة معنية بمتابعة المؤتمر على نحو ناجح، على أعلى الملامح الممكنة وأن تحتفظ بعنصر سياسي رفيع المستوى في عملها وأن توسع من مشاركتها فيه. ويؤيد وفده تماما الاقتراح المقدم من رئيس اللجنة بضرورة مشاركة الوزراء الآخرين ولا سيما وزراء المالية في أعمال اللجنة. ويوافق أيضا على التعليق الذي أدلى به ممثل ألمانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، على وجوب أن تجري اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة حوارا نشطا وأن تتبع نهجا متكاملا فيما يتعلق بالقضايا الأساسية للتنمية المستدامة.

٢ - ومضى يقول إن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنمية المستدامة والتقارير الوطنية التي عـُرضت على اللجنة، لا تزال تمثل أدوات قيمة لرصد تنفيذ التزامات ريو. كما ينبغي أن تخدم أيضا في تحسين تبـــادل المعلومات بشأن الخبرات التي اكتسبتها مختلف البلدان والسياسات والأدوات المستخدمة وما حققته من نتائج. ويتسم ذلك بأهمية خاصة نظرا لأن كثيرا من البلدان تفتقر الى الخبرة في هذا المجال. وتهتم بولندا على نحو خاص بالمعلومات المتعلقة بالوسم الايكولوجي والتدقيق البيئي والتدقيق في مجال الطاقة وإعادة التدوير والضرائب.

٣ - واستطرد قائلا إن هناك قضية أخرى حساسة سياسيا مرتبطة بذلك وهي وضع مؤشرات للتنمية المستدامة. ويقول كثيرون إن تنفيذ التزامات ريو يمكن قياسها بسهولة بالتدفقات المالية الموجهة إليها. وقال إنه يود في ذلك الخصوص، أن يشير الى أن الموارد المساهم بها لم تكن كافية لتغطية تقديرات التكاليف. بيد أن ختام المفاوضات بشأن الصك الجديد لمرفق البيئة العالمية، والذي سيصبح مرفقا عالميا، كان خطوة ايجابية.

٤ - وقال إن نقل التكنولوجيا، وهو أمر أكثر تعقيدا، لا يمكن قياسه بسهولة. ولذلك فهنالك حاجة لإيجاد نهج أكثر تركيزا بشأن المسألة. ويجب تحقيقا لتلك الغاية، تحسين نشر المعلومات بدرجة كبيرة. وقال إن وفده يأمل بأن تستطيع منظومة الأمم المتحدة وضع اقتراحات أكثر تحديدا، تولد استجابة من البلدان التي في مقدورها نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا. وقال إن وفده على استعداد للتعاون في ذلك المسعى.

(السيد بونيكويسكي، بولندا)

٥ - وفي الختام، قال إن وفده يرحب باعتماد برنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ١٩٩٤ وبوضع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في افريقيا. وأكد أن هذا يمثل خطوة كبيرة في سبيل تنفيذ التزامات ريو.

٦ - السيد برهان (تركيا): أثنى على لجنة التنمية المستدامة من أجل العمل الذي أنجزته لتنفيذ مقررات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ولجهودها الرامية الى إنشاء آلية متابعة فعالة لقراراتها الخاصة. وقال إن من البديهي أن تتوحد الجهود الوطنية والاقليمية والدولية لتحقيق أهداف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وأضاف أن وفده يرحب في ذلك الصدد باعتماد الصك الجديد لإعادة تشكيل وتغذية مرفق البيئة العالمية الذي عليه أن يلعب دورا رئيسيا في تحقيق تلك الأهداف. وسيستمر وفده في تقديم دعم مالي قدره ٤ ملايين من حقوق السحب الخاصة الى مرفق البيئة العالمية في مرحلته الجديدة.

٧ - وقال إن الأنشطة الاقليمية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ تعتبر مهمة للغاية. وأشار في هذا الصدد الى أن الأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث، قررت أن تعد جدول أعمال للقرن ٢١ لمنطقة البحر الأبيض المتوسط. وفضلا عن ذلك تُعد تركيا جدول أعمال آخر للقرن ٢١ بالتعاون مع جمهوريات آسيا الوسطى وبلدان البلقان استضافت في إطاره الاجتماع الأول لوزراء البيئة في جمهوريات آسيا الوسطى وبلدان البلقان الذي انعقد يومي ٤ و ٥ تموز/يوليه ١٩٩٤. وفي نهاية الاجتماع وجه نداء الى رؤساء دول وحكومات المجتمع الدولي لطلب مساعدتهم في حل المشاكل البيئية في المنطقة واعتمد الوزراء الحاضرون إعلانا يعيد تأكيد عزمهم على حل تلك المشاكل. وقد حث وفده جميع المنظمات المالية الدولية وغيرها ولا سيما مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي على تقديم دعمها الكامل لتلك الجهود الاقليمية التي تعتبر حيوية لتحقيق الأهداف العالمية في مجال البيئة.

٨ - وذكر أن وفده يرحب بفتح باب التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في أفريقيا والذي كان قد صدق عليها في ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ في باريس. كما يرحب أيضا بإدراج مرفق عن تنفيذ الاتفاقية في منطقة شمال البحر الأبيض المتوسط.

٩ - السيد بازمابيف (بلغاريا): أعرب عن ارتياح بلده للنتائج الإيجابية التي تحققت في تنفيذ مقررات مؤتمر قمة الأرض وقال إنه لا يزال هنالك، رغم ذلك، الكثير الذي ينبغي عمله في ذلك الصدد. ومما يتسم بأهمية خاصة مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز فعالية اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة من أجل حل

(السيد بازمابيف، بلغاريا)

القضايا الأكثر إلحاحا ولا سيما في مجال الموارد المالية ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا والقضايا التي تشمل عدة قطاعات.

١٠ - وقال إن اشتراك المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة في عملية متابعة التزامات ريو تعتبر مهمة. وأكد الحاجة إلى تعزيز التعاون الإقليمي والثنائي. وقال إن وفده يولي أهمية خاصة في ذلك الصدد للمؤتمر الوزاري المعني بالبيئة والتنمية المستدامة في البلدان الأوروبية والمقرر عقده في صوفيا في خريف عام ١٩٩٥.

١١ - ومضى يقول إن بلغاريا ترى أن نتائج مؤتمر قمة الأرض سوف تعتمد إلى حد كبير على التدابير التي تتخذ على الصعيد الوطني. ولذلك فإنها تعمل على تحويل سياساتها البيئية والاجتماعية الاقتصادية في استراتيجية شاملة تستهدف تحقيق التنمية المستدامة التي تؤكد على بناء المؤسسات وبناء القدرات الوطنية. وقد أنشأت دائرة وطنية لحفظ الطبيعة ومركزا وطنيا للبيئة والتنمية المستدامة بوزارة البيئة ولجنة مشتركة بين المؤسسات للمشاريع البيئية ذات الأولوية والتنمية تابعة لرئيس الوزراء كنموذج للمجلس الوطني المقبل للتنمية المستدامة. وقد استكملت خطة عملها الوطنية حتى عام ٢٠٠٠ بمساعدة البنك الدولي، وتعمل على صياغة قانون إطاري للتنوع البيولوجي ووضع برامج خاصة للحد من انبعاثات أكاسيد الكبريت والنتروجين وانبعاثات غاز الدفيئة.

١٢ - واستطرد قائلا إن بلغاريا تواجه رغم ذلك صعوبات خطيرة في تنفيذ برامجها الوطنية بسبب عدم كفاية الموارد المالية والأثر السلبي الناجم عن عدد من العوامل الخارجية. ولذلك ينبغي أن تكون تعبئة الموارد المالية الكافية لتنفيذ التزامات ريو إحدى المهام الرئيسية للمجتمع الدولي. وتعتبر إعادة تشكيل وتغذية مرفق البيئة العالمية إنجازا هاما في ذلك الصدد. ويرى وفده كذلك ضرورة أن تعزز الحكومات الوطنية السياسات البيئية والآليات الاقتصادية التي تهدف إلى الاستفادة من جميع الموارد المحتملة المتاحة. وتتبع بلغاريا في هذا الصدد سياسة لا مركزية توسع دور السلطات المحلية والكيانات الاقتصادية المستقلة في تنفيذ المشاريع البيئية. وتؤيد بلغاريا، بوصفها بلدا يواجه صعوبات اقتصادية خطيرة وعبئا ثقيلا من الدين الخارجي، الاقتراحات الرامية إلى التخفيف من عبء الديون ولا سيما مبدأ مبادلة الديون بتدابير لحفظ الطبيعة. وقد قدمت اقتراحا يتعلق بمبادلة الديون بالتدابير لحفظ الطبيعة إلى الفريق الاستشاري للبنك الدولي.

١٣ - وقال، في الختام، إن بلغاريا تعترف بأن نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا وبناء القدرات الوطنية في مجال حماية البيئة، يتسمان بأهمية فائقة في إدماج البعد البيئي في العملية الإنمائية الشاملة. ولكنها تفتقر إلى التمويل الكافي لأنشطة البحث والتطوير وشراء منتجات التكنولوجيا الرفيعة. وتحتاج بصورة عاجلة إلى الحصول على نطاق أوسع من منتجات التكنولوجيا الرفيعة على أساس تساهلي (منح أو قروض

(السيد بازمابيف، بلغاريا)

ميسرة). وفي الوقت ذاته، فإنها تمتلك الأشخاص العلميين المؤهلين بدرجة كافية. ويمكن استخدام هذه الإمكانيات بكفاءة أكبر ضمن إطار أنشطة الأمم المتحدة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية السليمة بيئيا.

١٤ - السيد سامانا (بابوا غينيا الجديدة): قال إن مو ضوع البيئة والتنمية المستدامة يتسم بأهمية حيوية لجميع الدول من منظور، أولا، استنفاد الموارد الطبيعية دون تمييز، والتلوث العالمي الذي سيؤدي إلى تدهور خطير في البيئة الإقليمية والعالمية، وثانيا، تدمير الموئل الذي يأوي الموارد البيولوجية للأرض مما يعيق تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.

١٥ - ومضى يقول إن بابوا غينيا الجديدة ترى أن حفظ التنوع البيولوجي يعتبر جانبا مهما من التنمية المستدامة. ويوجد إدراك متزايد بأن التنوع الإحيائي يعتبر موردا يجب حفظه وإدارته وتطويره بطريقة تفتح المجال لفرص جديدة. وما لم توجد سياسة شاملة لاستغلال الموارد الطبيعية فربما تقوم البلدان النامية المحتاجة للإيرادات، بلا تبصر، بتدمير موائلها التي تشتمل على موارد جينية قيمة من شأنها أن توفر إمكانيات فريدة لتنمية الزراعة والمنتجات الزراعية الصناعية في المستقبل بما فيها المنتجات الصيدلانية.

١٦ - وتابع قائلا إن أفضل طريقة لحماية الموارد البيولوجية للأرض، وهي مهمة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، هي تعزيز التعاون الدولي وزيادة الوعي فيما بين الحكومات والشعوب حتى تستطيع اتخاذ مقررات واعية ومسؤولة تراعي احتياجات أجيال المستقبل. وقد شاركت بابوا غينيا الجديدة على نحو نشط في كثير من المنتديات الدولية والإقليمية مثل الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالأحراج العالمية الذي انعقد في اوتاوا (كندا) وستواصل دعمها للجهود الرامية إلى وضع تعريف مقبول دوليا لمفهوم إدارة الأحراج المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك فإن الفريق الميلانيزي الرائد والذي يتكون من فانواتو وجزر سليمان وبابوا غينيا الجديدة، قد اجتمع في وقت سابق من تلك السنة، وأيد إعلانا ثلاثي الأطراف بشأن إدارة الأحراج الطبيعية وهو موضوع رئيسي آخر لاجتماع رؤساء حكومات محفل جنوب المحيط الهادئ الذي انعقد مؤخرا في بريسبين (استراليا).

١٧ - وفيما يتعلق بمصائد الأسماك، ذكر أن بابوا غينيا الجديدة قامت دائما بدور نشط في عمل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال الذي استفاد أيضا من العمل الذي أنجزته وكالة مصائد الأسماك التابعة لمحفل جنوب المحيط الهادئ.

١٨ - وفي الختام، أكد أن بابوا غينيا الجديدة تؤيد بقوة مقرر محفل جنوب المحيط الهادئ المتعلق بمعارضة إلقاء النفايات النووية في المحيط الهادئ أو إنشاء مرافق لتخزين أو حرق هذه النفايات وكذلك النقل العابر للحدود للنفايات التكسينية وإجراء التجارب النووية في المنطقة. ويتعاطف بلده، في هذا

(السيد ساماناً، بابوا غينيا الجديدة)

الصدد، مع جزر مارشال وهي إحدى البلدان المجاورة التي يعاني شعبها من آثار التجارب النووية السابقة، وسيواصل العمل مع ذلك البلد ومع البلدان المجاورة الأخرى من أجل منع إقامة مرافق لتخزين النفايات الخطرة في المنطقة.

١٩ - السيد كالباجي (سري لانكا): قال إن بعض التقدم قد أحرز منذ انعقاد مؤتمر ريو في سبيل تحقيق التنمية المستدامة وإن كان دون ما كان متوقعا. وقد اقتصر التقدم على اختتام مؤتمرات المتابعة وتوصيات اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في دورتيها السابقتين. وفضلا عن ذلك فإن البلدان النامية لم تنفذ تلك التوصيات نظرا لأنها لم تتلق أية مساعدة تقنية أو مالية. وقد أخفقت البلدان المتقدمة النمو عموما، وبسبب انعدام الإرادة السياسية فيها، في معالجة مشكلة الإفراط في الاستهلاك وتكنولوجيات الانتاج غير الملائمة.

٢٠ - ومضى يقول إن الأموال والتكنولوجيات الملتزم بها في ريو، تعتبر، مع ذلك، حيوية لتنفيذ البلدان النامية لجدول أعمال القرن ٢١، وأنشطة مؤتمرات المتابعة. ويجب تشجيع تدفقات الموارد لأغراض التنمية المستدامة في بلدان الجنوب ولا سيما التدفقات المالية للقطاع الخاص. كما ينبغي أن تقيم اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة والمؤسسات الأخرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ووكالات الأمم المتحدة، روابط من أجل تهيئة البيئة الداعمة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٢١ - ولاحظ أن سري لانكا ترى أن التجارة تعتبر وسيلة لتعبئة الموارد التي تحتاج لها البلدان النامية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ولذلك فهي تؤيد نظاما تجاريا عادلا ومفتوحا. وتستطيع اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في هذا الصدد، أن تكفل تنفيذ هذا النظام وأن تعزز أيضا التدابير المؤقتة مثل استعراض نظام الأفضليات المعمم لمساعدة البلدان التي تأثرت سلبيا بإلغاء النظام. ولكي تحقق هذه الأهداف ينبغي أن تقيم اللجنة روابط مع منظمة التجارة العالمية.

٢٢ - وذكر أن سري لانكا ترحب بالاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في أفريقيا، وتنبه المجتمع الدولي الى ضرورة دعم جهود تلك البلدان في التغلب على مشكلة التصحر. وهي تؤيد أيضا برنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وتأمل في أن يقيم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال نظاما منصفا في أعالي البحار للإدارة المستدامة للموارد البحرية. وينبغي تنفيذ النظام الجديد الذي سيتم إنشاؤه ضمن إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بالرجوع إلى المنظمات الإقليمية مثل مؤتمر المحيط الهندي للتعاون في مجال الشؤون البحرية.

(السيد كالباجي، سري لانكا)

٢٣ - واستطرد يقول إن سري لانكا مقتنعة بأن التنمية المستدامة يمكن أن تتحقق فقط، إذا أولى المجتمع الدولي أولوية عليا لمشاكل الفقر والبطالة، وأن معالجة تلك المشاكل تتطلب وضع استراتيجية جديدة. وتستطيع اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة أن تكون منتدى يتم فيه وضع استراتيجية متعددة الجوانب لدعم جهود البلدان النامية لإزالة المعوقات المتمثلة في نقص الموارد والتكنولوجيا والقدرات وسبل الوصول إلى الأسواق وكذلك حل مشكلة انخفاض أسعار السلع الأساسية.

٢٤ - السيد إلياشيف (اسرائيل): قال إن الفجوة بين الأغنياء والفقراء وانتشار الفقر والجوع لا تزال تمثل تهديدات كبيرة للسلم العالمي ووصمة لكرامة الإنسان أكثر مما تمثله المشاكل الإيكولوجية. ولذلك ينبغي أن يوفق المجتمع الدولي بين التنمية وحفظ التراث الطبيعي للبشرية. وتواجه إسرائيل المستقبل وهي موقنة بأن حماية البيئة لا تتعارض مع التنمية بل أن المفهومين متكاملان.

٢٥ - ومضى يقول إنه ينبغي لذلك أن يواصل المجتمع الدولي تعاونه في المسائل المتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة من أجل تنفيذ توصيات جدول أعمال القرن ٢١. وينبغي أن يكون المنتدى الرئيسي لمثل هذا التعاون اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة. وترحب إسرائيل بجهود اللجنة الرامية إلى تعزيز أنشطة جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد الوطني والإقليمي والأقاليمي، ولتحقيق التنمية المستدامة في جميع البلدان. كما ينبغي أن توفر اللجنة أيضا منتدى حكوميا دوليا لتبادل المعلومات بشأن التجارب الوطنية والمتعددة الأطراف. وترى إسرائيل في هذا الصدد أنه ينبغي أن تناقش الأطراف المعنية، في الدورة التالية للجنة، وضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة وتطبيقها. ومن المهم أن تحقق الأمم المتحدة توازنا بين القضايا والبرامج المتصلة بالبيئة والقضايا والبرامج المتعلقة بالتنمية. ولاحظ أن مؤتمر ريو والمؤتمر العالمي للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي المقبل للتنمية الاجتماعية، المقرر عقده في كوبنهاغن، والاتفاقات المختلفة، مثل الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر، تشكل الأساس لوضع استراتيجية عالمية تهدف إلى ضمان مستقبل أفضل للبشرية. وتحث إسرائيل المجتمع الدولي على تعزيز قدرة مرفق البيئة العالمية لتمويل برامج حماية البيئة وتنفيذ البرامج التي يقوم بدور مهم فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

٢٦ - وتابع قائلا إن التكنولوجيا تعتبر عنصرا رئيسيا للتنمية المستدامة وينبغي تطويعها للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية. وهذا هو السبب الذي يجعل الأبحاث في إسرائيل تركز على استخدام الموارد المائية وتحلية مياه البحر والمياه المالحة في الصحراء. وبين أن الشرق الأوسط يمتلك أراضي صحراوية شاسعة وموارد مائية ضئيلة ولكن تتوفر التكنولوجيا الملائمة لتحويل الصحراء إلى أرض خصبة. وتدعو إسرائيل جميع البلدان ولا سيما جيرانها في الشرق الأوسط، إلى مشاركتها في أعمالها البحثية والمساعدة في إيجاد حلول لمشكلة التصحر. وستعقد إسرائيل بالتعاون مع اليابان، حلقة دراسية دولية عن إدارة

(السيد إلياشيف، اسرائيل)

الأراضي والمياه. ويعتبر العنصر البشري كذلك مهما للغاية في التنمية. ويجب أن يوجه المجتمع الدولي مزيدا من الاهتمام إلى تنمية الموارد البشرية التي تمثل في إسرائيل العامل الرئيسي في التوسع التكنولوجي والتعاون التقني والاقتصادي مع البلدان الأخرى.

٢٧ - وأكد أن التعاون الإقليمي يعتبر عنصرا أساسيا لتنفيذ برامج حماية البيئة. ولهذا السبب تجري صياغة مشاريع للتعاون الإقليمي في مجالات حماية البيئة والتنمية في المحادثات متعددة الأطراف ضمن إطار عملية السلم في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد يمكن أن تساعد إتفاقية السلم بين إسرائيل والأردن والمفاوضات المتعددة الأطراف ومؤتمر الدار البيضاء في تعزيز التعاون الإقليمي. وأعرب عن الأمل في إقامة سلم أيضا في جميع البلدان المجاورة حتى يمكن تكريس جميع الجهود والموارد لحماية البيئة والتنمية المستدامة.

٢٨ - السيدة داوود إبراهيم (إندونيسيا): قالت إنه، منذ اعتماد الجمعية العامة للقرار ١٩٠/٤٧، قد نفذت أنشطة حكومية دولية مهمة مثل اجتماعات اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة والمفاوضات المتعلقة بوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر ومؤتمر بربادوس والمفاوضات الجارية في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية كثيرة الارتحال. ويمكن لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) والمقرر عقده في عام ١٩٩٦ أن يساعد مثل الأنشطة السابقة، في تنفيذ توصيات جدول أعمال القرن ٢١.

٢٩ - ومضت تقول إن المشاكل المرتبطة بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال ينبغي أن تسوى بأسرع وقت ممكن. وقد وافق مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في هذا الصدد على عقد مؤتمر حكومي دولي لتشجيع تنفيذ الأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار كما وضع قرار الجمعية العامة ١٩٢/٤٧ الأساس لعملية التفاوض الحكومية الدولية. وعليه فقد انعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال وأوكلت اليه مهمة اعتماد كتدابير لمعالجة المشاكل المتعلقة بسوء إدارة مصائد الأسماك في أعالي البحار والافراط في استغلال أرصدة بعينها وعدم تنظيم صيد الأسماك والأساطيل التجارية المفرطة الجحم، وعدم وجود اختيار كاف للأجهزة وأهم من ذلك انعدام التعاون بين الدول. وسيكون أحد تلك التدابير، وهو مشروع اتفاق وضع أثناء الدورة الرابعة للمؤتمر، أساسا للمفاوضات التي تجري في المستقبل بشأن المسألة. ونظرا لأن المؤتمر لم يكمل أعماله ستعقد دورتان تحضيريتان إضافيتان عام ١٩٩٥.

٣٠ - وحثت المجتمع الدولي على تنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وتهيئة بيئة اقتصادية مؤاتية لتحقيق أهداف المؤتمر. ونظرا لأن إحراز التقدم في التنمية المستدامة يعتبر شرطا أساسيا لأية مساهمة فعالة من قبل البلدان النامية لحفظ البيئة العالمية، فيجب أن يقدم المجتمع الدولي

(السيدة داوود إبراهيم، إندونيسيا)

الموارد الكافية والتكنولوجيا الملائمة للوفاء بالالتزامات التي تمت في مؤتمر ريو. وقالت إن من المأمول أن يمنح مزيد من الاهتمام لتلك القضايا عند ابداء استعراض شامل وتقييم لجدول أعمال القرن ٢١ في عام ١٩٩٧.

٣١ - وقالت إن اندونيسيا وبوصفها دولة أرخبيلية تملك أطول خط ساحلي في العالم، تشعر بقلق شديد بشأن آثار الاحترار العالمي وارتفاع مستوى البحر على السواء. ولذلك فهي تؤيد اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ وستبذل كل ما في وسعها لضمان الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف المقرر عقده في برلين في عام ١٩٩٥.

٣٢ - السيد كنج (ترينيداد وتوباغو): تكلم بالنيابة عن الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في الاتحاد الكاريبي فقال إنه ينبغي أن تضع اللجنة في اعتبارها أثناء نظرها في مشروع الاتفاق المقترح من جانب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، الخلفية، الأساسية للمبادرة الأصلية التي اتخذها المجتمع الدولي استجابة للهبوط الحاد في الأرصدة السمكية على نطاق العالم. وقال إن بدء سريان اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ وينبغي أن يعزز الأساس القانوني الذي يقوم عليه المؤتمر. والاتحاد الكاريبي مقتنع بأن النظم الثنائية للمناطق الاقتصادية الخالصة وأعالي البحار التي حددتها الاتفاقية لا تزال صالحة ولا ينبغي أن تخضع للتفاوض أثناء مداولات المؤتمر. كما يرى أعضاء الاتحاد الكاريبي أيضا أن مشروع الاتفاق المتعلق بحفظ الأرصدة السمكية والاستغلال المستدام لمصائد الأسماك في أعالي البحار تمثل مبادرة أتت في حينها وهم يشعرون بالارتياح لأن النهج الوقائي يمثل عاملا مشتركا في الاتفاق بأكمله. وسيعتمد التطبيق الناجح للنهج الوقائي على التزام أعضاء المجتمع الدولي بدعم صيد الأسماك على نحو مسؤول دون انتظار اعتماد الاتفاق.

٣٣ - وأكد أنه ينبغي أن تساهم جميع الدول بنشاط في المؤتمر حتى تعكس النتائج توافقا عالميا في الآراء ضمن إطار العمل الذي وضعته اتفاقية قانون البحار. كما ينبغي أن تتلقى البلدان النامية أيضا الدعم الملائم لضمان مشاركتها على نحو نشط في أعمال المؤتمر وضمان توفر القدرة لديها لتنفيذ نتائجه. وسيحدد الاتحاد الكاريبي موقفه بشأن القضايا الموضوعية في الدورة المقبلة للمؤتمر. وفيما يتعلق بالمسائل الاجرائية فإنه يرى ضرورة تأييد الاقتراح المتعلق بعقد دورتين إضافيتين حتى يستطيع المؤتمر إكمال عمله المهم.

٣٤ - السيدة كارايانيدس (استراليا): تكلمت باسم الدول التسع الأعضاء في محفل جنوب المحيط الهادئ التي هي أعضاء في الأمم المتحدة، فقالت إن المحفل قد اعتمد مجموعة لم يسبق لها مثيل من التدابير لتعزيز التنمية المستدامة وحماية البيئة ولتحسين عائدات ايرادات البلدان الجزرية الأعضاء في المحفل

(السيدة كارايانيدس، استراليا)

من مواردها. كما أنشأ أيضا آلية استشارية إقليمية لتنسيق وتحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وأدان المحفل أيضا التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض كما رحب بإنشاء اللجنة الدولية لشؤون صيد الحيتان في محمية الحيتان بجنوب المحيط. وأضافت أن المحفل يؤكد أهمية توفير الفرصة لبلدان المنطقة للاشتراك في الاجتماعات المعقودة فيما بين الدورات والمتعلقة بالقضايا البيئية التي تهمهما ويحث الدول المضيفة لمثل هذه الاجتماعات على توفير الانفتاح والشفافية في تنظيمها.

٣٥ - ومضت تقول إن آثار تغير المناخ وارتفاع مستوى البحر والمتغيرات المناخية تمثل قلقا متزايدا لبلدان منطقة جنوب المحيط الهادئ. ففي آب/أغسطس ١٩٩٤ أكد رؤساء حكومات بلدان محفل جنوب المحيط الهادئ أن الاحترار العالمي وارتفاع مستوى البحر تعتبران من أهم الأخطار للمنطقة ولبقاء الدول الجزرية الصغيرة ويحث أعضاء المحفل البلدان الأخرى على المشاركة في الالتزام بتشجيع التنفيذ الفوري للاتفاقية الاطارية بشأن تغير المناخ وتعزيزها.

٣٦ - وقالت إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال يتسم بأهمية كبيرة لبلدان منطقة جنوب المحيط الهادئ، نظرا لأن الأسماك تشكل جزءا حيويا من غذائها ومن اقتصادها. بل إن الأسماك تمثل لبعض تلك البلدان أهم فرصة لتطوير اقتصادها في المستقبل. ويرى المحفل أن المؤتمر ينبغي أن يصدر صكا ملزما قانونا ينص على حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. ويؤيد المحفل بشكل كامل المقرر المتعلق بعقد دورتين إضافيتين في عام ١٩٩٥ لتمكين المؤتمر من إتمام عمله.

٣٧ - واستطرت قائلة إن بلدان منطقة جنوب المحيط الهادئ تولي أهمية كبيرة للتنفيذ الكامل للوقف العالمي لصيد الأسماك بالشباك العائمة الكبيرة. وقد اتخذت تدابير لذلك الغرض بشكل فردي وجماعي، ومنها على سبيل المثال اتفاقية حظر صيد الأسماك بالشباك العائمة الكبيرة في جنوب المحيط الهادئ. وهي تعرب عن تقديرها للجهود الكبيرة التي بذلتها بعض الدول العاملة في صيد الأسماك في أعالى البحار مثل اليابان وجمهورية كوريا، وتدعو باقي البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بالاضافة الى الدول العاملة في صيد الأسماك في أعالى البحار، الى توقيع الاتفاقية أو بروتوكولاتها دون تأخير. ورغم أن هذه الممارسة المدمرة لصيد الأسماك لم تعد سائدة في المنطقة نتيجة لمبادرة بلدان جنوب المحيط الهادئ وبسبب التعاون الذي أبدته البلدان التي تقوم بصيد الأسماك في المنطقة، فإن المحفل يشعر بقلق بالغ ازاء التقارير التي تشير الى احتمال استمراره في أجزاء أخرى في العالم. وبالتالي فإنها تطلب الى الأمين العام مواصلة جمع المعلومات عن طبيعة وفعالية التدابير المستخدمة من قبل الدول لضمان تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٥/٤٦ وتحث جميع أعضاء المجتمع الدولي على تنفيذ القرار وتقديم التقارير الى الأمين العام بشأن أي نشاط أو سلوك لا يتفق مع أحكامه.

٣٨ - السيد هلاموانغ (ميانمار): قال إنه يشعر بالإرتياح إذ يلاحظ أن اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة قد بدأت في إجراء استعراض متكامل للتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والنتائج الأخرى للمؤتمر المعني بالبيئة والتنمية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وقد أكد جدول أعمال القرن ٢١ حقيقة أن البشرية تقف عند مفترق الطرق: فإما أن يُسمح للفجوة الاقتصادية داخل البلدان وفيما بينها أن تتسع وأن يستمر تدهور النظام الإيكولوجي الذي يعتمد عليه العالم بأكمله، أو أن تعتمد سياسات لضمان حماية البيئة والتنمية الاقتصادية على السواء.

٣٩ - ومضى يقول إن منطقة آسيا والمحيط الهادئ تتألف من عدد كبير من الدول التي تختلف من حيث الحجم والنمط الديموغرافي والموارد الطبيعية ومستوى التنمية. وفي حين أن من الصحيح أن المنطقة ككل قد سجلت حالات نجاح ملحوظة في السنوات الأخيرة، وأن معدلات النمو المرتفعة أصبحت هي القاعدة وليس الاستثناء، فإن الأوضاع البيئية قد تدهورت في كثير من تلك البلدان نتيجة للفقر والتخلف بدرجة كبيرة. ولذلك فإن تخفيف حدة الفقر لم يعد قضية أخلاقية فحسب وإنما ضرورة عملية. وسوف يستمر تدهور الأرض والأحراج والمحيطات طالما أن أعدادا متزايدة من مواطني البلدان النامية مضطرة لاستغلال البيئة من أجل بقائها. وفي ميانمار، كغيرها من كثير من بلدان المنطقة، لا يكمن مصدر المشكلة في التنمية الصناعية أو أساليب الحياة غير المستدامة. ولهذا السبب فإن المقترحات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ بشأن مجموعة كبيرة من السياسات التي تشمل السكان والرعاية الصحية والتعليم والمرأة والشباب تؤخذ على محمل جاد على الصعيد الوطني. وتولـــي حكومة ميانمار أولوية للأنشطة الرامية الى مكافحة الفقر ولا سيما في مناطق الحدود الجبلية. وأدخلت أساليب الزراعة الحديثة وتم تجهيز المعامل والمصانع لتحييد الأثر الضار المترتب من النفايات على البيئة. وتعمل الحكومة بشكل مستمر على رصد الحالة فيما يتعلق باستغلال موارد الأحراج لضمان استدامتها. واستطاعت البلاد، تمشيا مع المقترحات الواردة في الفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١ ، أن تعمل على حفظ الغابات الحالية وتوسيع المناطق التي يظللها غطاء حرجي خاصة في المناطق الجبلية والجافة وشبه الجافة والساحلية التي تنمو فيها غابات المانغروف.

٤٠ - واستطرد قائلا إنه من أجل تنفيذ السياسات البيئية على نحو فعال، شكلت الحكومة في شباط/فبراير ١٩٩٤، لجنة وطنية لتنسيق المسائل البيئية على الصعيد الداخلي والتعامل مع المؤسسات الأجنبية والمنظمات الدولية في هذا المجال. وأشرفت اللجنة، بالاشتراك مع وزارة الأحراج على حلقة دراسية إقليمية في شباط/فبراير ١٩٩٤ عن مشاركة السكان في إنعاش أشجار المانغروف وإدارتها اشترك في عقدها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٤١ - وذكر أنه ينبغي، عند استعراض النتائج المحققة منذ انعقاد مؤتمر ريو، ملاحظة أنه تم اقتراح بعض الأفكار الجديدة (منها على سبيل المثال الضرائب الخضراء) ونوقشت بعض النهج الابتكارية في اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، بينما لم تقدم الأموال التي تم التعهد بها من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وفي الوقت ذاته فإن البلدان المتقدمة النمو والتي يسكنها أقل من ٢٥ في المائة من سكان العالم تستهلك أكثر من ٧٥ في المائة من المواد الخام. ويجب أن تعمل البلدان المتقدمة النمـو والبلدان النامية في

(السيد هلاموانغ، ميانمار)

مشاركة، كما يجب توفير المساعدة التقنية والتكنولوجيا السليمة بيئيا للبلدان النامية بشروط تفضيلية وغير تجارية لتمكينها من تحقيق التنمية المستدامة. ويحتاج تحقيق هذا الهدف الى المشاركة ليس من قبل الحكومة وحدها وإنما من قبل المنظمات والأفراد أيضا. كما أن هنالك حاجة لوعي متزايد بالقضايا البيئية على المستوى الشعبي، على النحو المبين في الفصل ٣٦ من جدول أعمال القرن ٢١.

٤٢ - السيد مارو ياما (اليابان): لاحظ التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المقدمة في مؤتمر ريو ولاسيما توقيع الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في افريقيا، والمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية والدورة الأولى المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي والدورة الثانية للجنة المعنية بالتنمية المستدامة التي اعتمدت فيها اللجنة مجموعة مهمة من المقررات بشأن برنامج عملها. وقال إن وفده قد أعرب عن قلقه أثناء الدورة الثانية للجنة فيما يتعلق بتضاؤل الاهتمام بقضايا البيئة العالمية في المجتمع الدولي، ولا سيما في وسائط الاتصال الجماهيري وأكد أن من الضروري أن تحظى اللجنة بالدعم السياسي اللازم لمعالجة القضايا الرئيسية في مجال التنمية المستدامة. وقال إن إحدى الوسائل التي تستطيع بها اللجنة أن تضمن الدعم هي أن تعالج الأسباب الجذرية للمشاكل وأن تعرب عن آرائها بشأن القضايا المثيرة للجدل مثل أنماط الإنتاج والاستهلاك والتجارة والتنمية. ولهذا ينبغي أن تكون مقرراتها وتوصياتها أكثر تحديدا بالرغم من إقرار مبادئ توجيهية ومبادئ مهمة. وقال إن اليابان ترحب في هذا الصدد بمقرر اللجنة إجراء استعراض سنوي للتقدم المحرز في تنفيذ مقرراتها.

٤٣ - ومضى يقول إنه فيما يتعلق بمجال التجارة والتنمية، ترى اليابان ضرورة أن تكون سياسات التجارة والتنمية متداعمة، وأن الطرق المتعلقة بتعزيز الأهداف البيئية من خلال إطار عمل التجارة الدولية، ينبغي أن يتم الاتفاق عليها على أساس متعدد الأطراف. ولذلك تولي اليابان أهمية كبيرة للتفاعل بين اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ومنظمة التجارة العالمية والهيئات الأخرى ذات الصلة مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٤٤ - وقال إن الشراكة الدولية والمسؤولية الوطنية هما حجر الأساس في الجهود المبذولة لتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل اليها في ريو، ولذلك فإنه يؤكد أهمية اقتسام البلدان لخبراتها الوطنية المختلفة لدى تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وسيكون من المفيد تحقيقا لهذه الغاية، إصدار دراسات حالة عن تلك الخبرات وتقديم النتائج الى اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة. كما يجب أيضا دراسة طرق تحسين العمل وتقليل الوقت الذي تستغرقه المناقشات العامة وتكريس مزيد من الوقت للنظر في القضايا المحددة. وتتعلق إحدى هذه القضايا بالأحراج. وقد تمت بشأنها عدة مبادرات محمودة يتعين تنسيقها حتى يكمل بعضها بعضا كجزء من العمل التحضيري للدورة المقبلة للجنة.

(السيد مارو ياما، اليابان)

٤٥ - واستطرد قائلا إن من المهم أيضا ضمان فعالية الأنشطة فيما بين الدورات. وقال إنه يشعر بارتياح بهذا الصدد لأن مزيدا من الولايات المحددة قد أعطيت للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بالتمويل وللفريق العامل المفتوح العضوية المخصص المعني بالقضايا القطاعية والمقرر أن ينتهي من عمله قبل الدورة المقبلة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة.

٤٦ - وذكر أنه في مجال الشؤون المالية تخطط ماليزيا واليابان لعقد اجتماع آخر مشترك للخبراء لمحاولة تحديد أفضل مجموعة من الصكوك المالية لتمويل مختلف القطاعات بالإضافة الى الأنشطة المشتركة بين القطاعات. ويعمل البلدان مع اسرائيل من أجل تنظيم ندوة عن الإدارة المتكاملة للأرض والموارد المائية. وستساهم نتائجها في النظر في القضايا القطاعية في الدورة المقبلة للجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة والتي تستطيع أن تواصل اعتمادها على تعاون اليابان في أداء عملها المهم.

٤٧ - السيد جورج (ولايات ميكرونيزيا الموحدة): قال إنه يوافق على الآراء التي أعرب عنها ممثل استراليا بالنيابة عن بلدان محفل جنوب المحيط الهادئ، وأكد الأهمية التي يوليها بلده للتقدم الذي أحرز أثناء السنة السابقة وضرورة أن تتأكد اللجنة من استمرار التقدم. وقال إن ولايات ميكرونيزيا الموحدة، وبعد قبولها في عضوية الأمم المتحدة، اشتركت في الأنشطة المتصلة بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وتعرب عن تقديرها العميق للاعتبار الذي أعطي لمسائل مصالح الدول الجزرية الصغيرة. والآن وقد تحددت المشاكل وحلولها الممكنة، وتم إنشاء آليات تنظيمية في عدد من المجالات مثل الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي وبرنامج عمل بربادوس ومرفق البيئة العالمية فقد حان الوقت لاتخاذ إجراء عملي. وينبغي أن يوضع في الاعتبار عند الانتقال من مرحلة التفاوض الى مرحلة التنفيذ إن تلك البرامج لا تمثل عمليات إنمائية قديمة وقد ألبست زيا جديدا، وإنما تمثل في الواقع نهجا جديدا تماما يربط بين البيئة والتنمية المستدامة بوصفها أولويات إيجابية متكاملة تتسم بذات الأهمية لبلدان الشمال والجنوب على السواء. وإن تنفيذ جميع التدابير التي تم اعتمادها، حتى الآن، سيعني أن المساعدة المقدمة من بلدان العالم متقدم النمو الى بلدان العالم النامي ستأخذ على نحو متزايد طابع الاستثمار وبالتالي لا ينبغي أن تتردد الدول التي تملك الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف المشتركة في استخدامها.

٤٨ - ومضى يقول وفيما يتعلق بالاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ والتي انضمت اليها حتى الآن ٩٤ دولة، فسيكون من الصعب للغاية اتخاذ خطوات فعالة لمواجهة التهديد المتمثل في تغير المناخ بفعل الإنسان دون مشاركة عالمية من المجتمع الدولي. والدول الجزرية الصغيرة التي ستكون أول المتأثرين بتغير المناخ العالمي واثقة بأن المؤتمر الأول للأطراف المقرر عقده في برلين في آذار/مارس ١٩٩٥، سينظر في بروتوكول مقترح للاتفاقية يتطلب تخفيضا محددا لإنبعاثات غازات الدفيئات من قبل البلدان المتقدمة النمو طبقا لجدول زمني محدد وهي تأمل كذلك في بدء إجراء من النوع الذي يتطلبه بروتوكول تحالف

(السيد جورج، ولايات ميكرونيزيا الموحدة)

الدول الجزرية الصغيرة منذ اللحظة الأولى لتنفيذ الاتفاقية. وقد أوضحت الدراسات العلمية الأخيرة أن المشكلة تتسم بخطورة لا تسمح بتأجيلها. ويجب أن تعتمد البلدان النامية ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة مجموعة من التدابير للتكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ حيث لا يمكن تفادي تلك الآثار. وفي حالة الجزر والمناطق الساحلية المنخفضة فإن الخطر يتمثل في إمكانية ارتفاع مستوى البحر. وكانت بعض البلدان متقدمة النمو قد أعربت أثناء مفاوضات لجنة التفاوض الحكومية الدولية عن بعض الشكوك بشأن حجم التكاليف المحتملة للتكيف بالرغم من أن الاتفاقية لا تنص على تقديم مساعدة الى البلدان النامية ولا سيما الأكثر ضعفا منها لتغطية تلك التكاليف. وقال إن وفده يشعر بالتشجيع بسبب نتائج المناقشات التي جرت في آخر اجتماعات اللجنة وتم فيها التوصل الى اتفاق بشأن نهج ثلاثي المراحل يؤكد المفهوم بقدر كبير ويوفر الثقة في المناقشات بشأن هذه المسالة في المستقبل.

٤٩ - واستطرد قائلا إن موضوعا حيويا آخر لا يزال ينتظر المناقشة المفصلة من جانب لجنة التفاوض الحكومية الدولية وهو المعنى المقصود لمصطلح "التكاليف الإضافية"، مثلما يرد في الاتفاقية. وهنالك ما يدعو للتخوف من أنه إذا أجلت الأطراف في الاتفاقية مهمة تعريف المصطلح فسيتم تعريفه في إطار خطوط ضيقة للغاية من جانب الآلية المالية المؤقتة. ولا ينبغي أن يسمح بحدوث ذلك نظرا لأنه سيقيد بدرجة كبيرة من مشاركة البلدان النامية في المشاريع المخصصة لتحقيق أهداف الاتفاقية.

٥٠ - وأكد أن التنمية لا تعتبر أولوية فقط وإنما هي ضرورة بالنسبة لكثير من البلدان الجزرية ومن بينها بلده. ويجب أن يقوم كل بلد جزري بدراسة دقيقة لإمكانيات تحقيق مكسب اقتصادي كبير من المشاريع الخارجية التي تم جذبها لأي سبب كان، بما فيه الموقع الجغرافي. ولكن وحتى الضرورات الإنمائية ينبغي التوجه نحوها مع الإدراك بأن تلك البلدان لن يمكنها البقاء لمدى أطول إذا لم تحم مواردها ولا سيما بيئتها البحرية والتي يمثل فقدها نهاية محتومة.

٥١ - وقال إن ولايات ميكرونيزيا الموحدة ملتزمة تماما بتشجيع ممارسات مسؤولة لصيد الأسماك ضمن منطقتها الاقتصادية الخالصة ومناطق جيرانها في منطقة المحيط الهادئ بالإضافة الى مناطق أعالي البحار المجاورة. وستتحقق التنمية المستدامة للموارد البحرية الحية فقط من خلال الاستغلال الرشيد والممارسات المسؤولة لصيد الأسماك. وذكر أن حكومته تؤيد في هذا الصدد الفكرة القائلة بضرورة أن تتخذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية كثيرة الإرتحال، شكل وثيقة قانونية ملزمة وهي تشعر بالقلق العميق أيضا بشأن استمرار الممارسات المدمرة لصيد الأسماك بالشباك العائمة الكبيرة في بعض أجزاء من العالم، وتضم صوتها للنداء بالتنفيذ الكامل للوقف العالمي لتلك الممارسة.

(السيد جورج، ولايات ميكرونيزيا الموحدة)

٥٢ - واستطرد قائلا إن الشُعب المرجانية تمثل عنصرا رئيسيا آخر للبيئة البحرية التي يجب حفظها. ويمكن أن تصبح نوعية المياه البحرية ذاتها خطرا يهدد الحياة إذا لم يطبق المبدأ الوقائي بدقة على أساس إقليمي: أي أن تمتنع الدول الساحلية من الأنشطة التي يمكنها أن تلوث المياه بمواد سامة أو إشعاعية بشكل لا سبيل الى إصلاحه.

٥٣ - وأعرب عن تقديره للبلدان المانحة التي ساهمت في التبرعات أو قدمت المساهمات الثنائية والتي لولا مساعدتها لما كان في مقدور ممثلي بلاده حضور أي من الاجتماعات الكثيرة التي عقدت بشأن البيئة والتنمية. وأعرب عن أمله في أن تستمر البلدان المانحة في المساهمة في تقديم الأموال بالقدر اللازم.

٥٤ - الآنسة مونتانو (بوليفيا): أشارت الى أن مؤتمر ريو الذي برز فيه مفهوم التنمية المستدامة الى المقدمة، اعترف بأن مشاكل البيئة والتنمية هي مشاكل عالمية في طبيعتها وينبغي أن تكون حلولها ذات طابع عالمي أيضا. وتم التأكيد على مسؤوليات البلدان الصناعية في مجال البيئة وحق جميع الدول في التنمية. وأدى ذلك الى الاعتراف بالحاجة الملحة لحصول البلدان النامية على الموارد المالية الكافية والتكنولوجيا الملائمة من أجل تحقيق أهداف التنمية العادلة والمستدامة. وقالت إنها تحث لذلك البلدان المتقدمة النمو على بذل مزيد من الجهود لتحقيق الهدف المقترح وتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

٥٥ - ومضت تقول إنه نتيجة لمؤتمر ريو، أنشئت في بوليفيا وزارة للتنمية المستدامة والبيئة تجمع بين الشئون الاجتماعية والاقتصادية وتضم عنصرين جديدين هما الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والاستدامة المؤسسية وتعمل كجهاز إداري لنظام التخطيط الذي يشمل التخطيط الوطني وإدارة الموارد الطبيعية.

٥٦ - وقالت إن الجهود الرامية الى تحقيق الاستدامة على المدى الطويل في بلادها ركزت الاهتمام على أربعة مجالات رئيسية، هي المجال الاقتصادي، بغرض دمج البلاد في الأسواق الدولية والمجال الاجتماعي من أجل إعادة تعريف التنمية وفقا للعدالة واستنادا الى إعادة توزيع الثروة والمجال البيئي لضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والمجال السياسي لغرض تشجيع الانتقال من ديمقراطية تمثيلية الى ديمقراطية بالمشاركة. ويتطلب النموذج الجديد للتنمية المستدامة إحداث تغييرات في عوامل التنمية والإنتاج والاستهلاك وتكمن الصعوبة في ضعف مستوى التزام المجتمع بسبب العوامل الاجتماعية. كما يحتاج تطبيق النموذج الجديد الى دعم الموارد المالية لمواجهة الضغوط التي تتعرض لها أشد الفئات ضعفا في المجتمع وذلك لتمكين المجتمع من أن يكون أكثر تقبلا لفكرة الانتقال. ويلعب التعليم والاتصالات واستراتيجيات تسهيل التنسيق القطاعي والتعاون المتعدد الأطراف دورا أساسيا في هذا الصدد.

(الآنسة مونتانو، بوليفيا)

٥٧ - وفي الختام، حثت المجتمع الدولي على احترام التزاماته المعقودة في مؤتمر ريو لدى وضع وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية وأكدت الحاجة الى توحيد وتعزيز اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة وقالت إنها تؤيد، تحقيقا لهذه الغاية، مشاركة السلطات المختصة بصورة عامة في العنصر الرفيع المستوى من اللجنة مما يساعد على تعزيز التعاون الدولي. وأشارت في ذلك الصدد الى الاقتراح المقدم من بلدها لاستضافة اجتماع، يعقد في عام ١٩٩٦، لرؤساء بلدان نصف الكرة لمعالجة موضوع التنمية المستدامة.

٥٨ - السيد موشوغوف (بيلاروس): رحب ببداية تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد الإقليمي وبرنامج عمل وإعلان بربادوس، وكذلك ببدء سريان اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي والاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في افريقيا. وقال إنه متفق مع ممثل الاتحاد الروسي على ضرورة أن تقيم اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة علاقات عمل أوثق مع اللجان الإقليمية ولا سيما مع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة.

٥٩ - ومضى يقول إنه فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للدورة الثالثة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة فإنه يقترح أن تنظر في إمكانية وضع اتفاقية دولية لحماية وتجديد الأحراج على أساس مبادئ ريو المتعلقة بالأحراج والمفاوضات التي تجرى فيما بين الدورات. وهو يؤيد أيضا إيجاد تضامن عالمي جديد يستند الى المبادئ ٦ و ١٢ و ٢٧ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية ولكن دون إغفال المنظور الإقليمي. وقال إن من الأمور الأساسية أن يتم إحراز تقدم في سبيل التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. بيد أن ذلك سوف يتطلب دعم بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ولا سيما دول البلطيق ورابطة الدول المستقلة.

٦٠ - واستطرد قائلا إن الدول التي تمر بمرحلة انتقالية تكافح من أجل إعادة تشكيل مجتمعاتها ولذلك فمن المهم للغاية إنشاء قاعدة للتنمية المستدامة من البداية وذلك بإدخال النماذج الرشيدة بيئيا للإنتاج والاستهلاك وسياسات الاقتصاد الكلي والتي تحترم البيئة وسياسات الاقتصاد الجزئي التي تشتمل على مؤشرات لقياس التنمية المستدامة. وقال إن بلاده واحد من أشد البلدان ضعفا من الناحية البيئية وتمر بمرحلة انتقال وتواجه معوقات خطيرة أثناء سيرها نحو تحقيق التنمية المستدامة ونظرا لحاجتها الملحة للخروج من أزمتها الاقتصادية التي لم تتح لها معالجة مشاكلها البيئية على نحو ملائم ومن بينها المشاكل الناتجة عن حادثة تشرنوبل. وقال إن بلاده قد وقعت اتفاقية التنوع البيولوجي في عام ١٩٩٣ ولكنها لم تصبح بعد في وضع يتيح لها تنفيذها. بيد أن أكثر المشاكل تعقيدا هي المشاكل المتعلقة بتنفيذ مشاريع التحول الصناعي وتنفيذ الاتفاقات الدولية للحد من الأسلحة التقليدية والنووية. وتوجد بلدان أخرى في المنطقة في نفس موقف مماثل لذلك فإن هنالك حاجة لا سبيل الى انكارها لتوحيد القوى لمنع الأزمة في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية من أن تولد أثرا على المستوى العالمي.

(السيد موشوغوف، بيلاروس)

٦١ - واستطرد قائلا إن بلده اقترح أن تعقد الأمم المتحدة في عام ١٩٩٦، مؤتمرا دوليا للتنمية المستدامة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وسيكون من المهم أن تشارك فيه اللجنة الاقتصادية لأوروبا والمكتب الإقليمي لأوروبا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير والهيئات والمنظمات الدولية الأخرى. وينبغي أن يكون المؤتمر مفتوحا للمراقبين من الدول الأخرى والمؤسسات الدولية.

٦٢ - وقال وفيما يتعلق بتفاصيل الإقتراح فإنه يود أن يقدم التوضيحات التالية: أولا، يريد بلده إجراء نقاش مثمر بشأن الاقتراح أثناء الدورة الحالية للجنة الثانية. ويرى ضرورة حل المسألة في موعد لا يتجاوز الدورة الخمسين للجمعية العامة. كما أن الاقتراح لا يستبعد إمكانيات أخرى مثل عقد مؤتمرات دولية أخرى بشأن القضايا الإنمائية العالمية أو القطاعية مثل مشاريع التمويل والمشاريع الأقاليمية للتعاون بين بلدان الجنوب خلال فترة السنتين أو الثلاث سنوات المقبلة. وبالإضافة الى ذلك يمكن أن يخدم المؤتمر المقترح كمحفل تحضيري لدورة استثنائية للجمعية العامة تكرس لرصد تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٦٣ - ثانيا أن الهدف من المؤتمر المقترح لا ينبغي أن يقتصر على وضع برنامج عمل متعدد القطاعات ذي طابع عام فقط نظرا لأن برنامج حماية البيئة لأوروبا الوسطى والشرقية قد اعتمد بالفعل في مؤتمر لوسرين المعني بالبيئة في أوروبا (لوسرين ١٩٩٣). وفضلا عن ذلك، ينبغي التأكيد أن أوروبا اكتسبت خبرة في التعاون في حل المشاكل البيئية والاجتماعية والاقتصادية خارج منظومة الأمم المتحدة. كما أن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قد اكتسبت من جانبها الخبرة على الصعيدين الأقاليمي ودون الإقليمي ولا سيما ضمن الإطار العام للتعاون مع الاتحاد الأوروبي وبلدان مجموعة خيزغارد ورابطة الدول المستقلة ومبادرة أوروبا الوسطى. وقامت هيئات وبرامج معينة داخل منظومة الأمم المتحدة بتنفيذ أنشطة في ذلك المجال ولا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية واللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ولجنة الموارد الطبيعية واللجنة المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وبتسخير الطاقة لأغراض التنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأرصاد العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وصندوق البيئة العالمي وكذلك المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير في إطار منظومة الأمم المتحدة. ويجب تنسيق هذه الجهود وغيرها لجني أقصى المكاسب من الموارد المتاحة.

٦٤ - ثالثا، وفيما يتعلق بالتحضيرات للمؤتمر، يمكن أن تقدم الأمم المتحدة بدور العامل الحفاز والجهاز التنسيقي وقال إن وفده وهو يتطلع الى الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة يود أن يرى ما يلي: أن يقدم الأمين العام تقريرا عن التنمية المستدامة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وأن تعد اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة دراسة عن تنفيذ توصيات ومقررات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في المنطقة، وأن يجري برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقييما لأثر الحالة البيئية في

(السيد موشوغوف، بيلاروس)

العالم على منطقة أوروبا الوسطى والشرقية وأن تضع اللجنة الاقتصادية لأوروبا برامج للتعاون الاقليمي وأن تضع منظومة الأمم المتحدة برامج لتنسيق التعاون الدولي في مجال التنمية المستدامة لاستكمال البرنامج الذي تم اعتماد في لوسيرن في عام ١٩٩٣.

٦٥ - رابعا، وبالاضافة الى مسألة التنسيق والتي ينبغي أن يتناولها المؤتمر أيضا، هناك قضايا مهمة أخرى تشمل تنفيذ المبادرة العالمية (التعلم والرصد العالميان لصالح البيئة) والمشاركة في رصد المشاكل البيئية العالمية والتعاون بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجالات الاهتمام المشترك ولا سيما تبادل التكنولوجيات السليمة بيئيا والخبرات في مجال التنمية المستدامة. وأكد أن بلده يهتم بصفة خاصة بمشروع يعنى بتحسين البيئة في سوليفورسك وفي منطقة منسك وهذا ما يمكن أن يشارك فيه صندوق البيئة العالمي.

٦٦ - خامسا، يمكن للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أن تتولى مسؤولية جزئية عن تمويل المؤتمر والإعداد له. ويمكن تغطية جزء من هذه التكاليف من مساهماتها بعملاتها الوطنية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن التبرعات المقدمة من الجهات المانحة غير الحكومية. كما يمكن أن تتحمل المؤسسات الاقليمية ودون الاقليمية الراغبة والمعنية بالتعاون، تكاليف خدمات المؤتمر والخدمات الأخرى بالقدر الممكن.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠